

ملخص تذبذبى

ملخص لأهم التطورات...

شهد النمو الاقتصادي معدل بلغ نحو ٤.٥٪ خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، مقارنة بنحو ٥.٥٪ خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ متأثراً بتباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي. وقد تصدر قائمة القطاعات المحركة للنمو خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ خمسة قطاعات رئيسية والتي تمثل نحو ٤٨.٦٪ من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وب يأتي على رأس تلك القطاعات؛ قطاع الحكومة العامة لترتفع بنحو ٨.٨٪، وقطاع التشييد والبناء لترتفع بنحو ١٠.٧٪، وتجارة الجملة والتجزئة لترتفع بنحو ٥.١٪، وقطاع الأنشطة العقارية لترتفع بنحو ٤.٥٪، وقطاع الزراعة لترتفع بنحو ٣.٣٪. وقد أظهرت أحدث المؤشرات التي صدرت مؤخراً عن وزارة التخطيط إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد حقق معدل نمو ٥.٥٪ خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، مقارنة بنحو ٣.٨٪ خلال الربع الأول من العام المالي السابق. حيث استمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الاقتصادي خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، بيسهام يقدر بنحو ٦.٣ نقطة مئوية، مقارنة بنحو ٢.٥ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. كما ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابي في معدل النمو لتسجل نحو ١ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، مقابل ٠.٧ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

في حين حقق عجز الموازنة العامة للدولة نحو ٢٧٣ مليار جنيه (٩.٨٪ من الناتج المحلي) خلال الفترة يوليو-أبريل ٢٠١٥/٢٠١٦ مقابل ٢٣١ مليار جنيه خلال الفترة المماثلة من العام المالي السابق (٩.٥٪ من الناتج المحلي). بينما شهد الأداء الضريبي تحسناً من حيث ارتفاع الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية وهي الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الاقتصادي لتحقيق معدل زيادة بلغ نحو ١٢.٧٪ خلال الفترة يوليو-أبريل ٢٠١٥/٢٠١٦ مقابل نفس الفترة من العام المالي السابق وذلك في ضوء ارتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة الدخل بنحو ٩.٧٪، فضلاً عن ارتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة المبيعات بنحو ١٥.٤٪. أما على جانب المصروفات، يظل الاهتمام بالإنفاق على البعد الاجتماعي جلياً ضمن أولويات الحكومة والذي يتضح من خلال ارتفاع الإنفاق على دعم الخبز والسلع التموينية بنسبة ٥.٨٪ ليصل إلى ٢٧.٧ مليار جنيه، ودعم الكهرباء بـ ٢٠٪ ليحقق ٢٦.٩ مليار جنيه، وزيادة مساهمة الخزانة في صناديق المعاشات بنسبة ٢٩.٢٪ لتصل ٣٩.٣ مليار جنيه، فضلاً عن ارتفاع الإنفاق على باب الإستثمارات بنحو ٥.٧٪ محققاً ١٥.٤ مليار جنيه.

أما بالنسبة لأحدث تطورات المؤشرات الاقتصادية فيمكن عرضها على النحو التالي:-

٠ ارتفع **رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزي المصري ليصل إلى ١٧.٥٢ مليار دولار في نهاية شهر مايو ٢٠١٦، مقارنة بـ ١٧.٠١ مليار دولار في نهاية الشهر السابق.

٠ وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد استقر معدل النمو السنوي **للسيولة المحلية** بشكل نسبي عند ١٨٪ مسجلاً ٦.٧٠٠ مليار جنيه في نهاية شهر ابريل ٢٠١٦، مقابل ١٨.٢٪ في الشهر السابق، ويمكن تفسير ذلك في ضوء ارتفاع معدل النمو السنوي لصافي الأصول المحلية للجهاز

المصرفي بنحو ٢٦.٥% ليسجل نحو ٢٠٨٢.١ مليار جنيه في شهر الدراسة ، مقارنة بـ ٢٧% (محقاً ٣ مليارات جنيه) في مارس ٢٠١٦ ، مما فاق أثر التغير الملحوظ الذي شهدته صافي الأصول الأجنبية، حيث سجل قيمة بالsaldo بلغت ٧٥.٤ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقابل قيمة سلبية قدرها ٦٣.٥ مليارات جنيه خلال مارس ٢٠١٦ .

على نحو آخر، ارتفع معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية بشكل ملحوظ خلال شهر مايو ٢٠١٦ ليسجل ١٢.٣% وهو أعلى معدل تم تحقيقه منذ العام السابق والبالغ ١٣.١% خلال شهر مايو ٢٠١٥ ومقارنة بـ ١٠.٣% خلال شهر ابريل ٢٠١٦ . الأمر الذى يمكن تفسيره في الأساس في ضوء ارتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة "الطعام والشراب" (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) مسجلاً نحو ١٤.٣%، مقارنة بـ ١٢.٧% خلال الشهر السابق، ومقارنة بمعدل أعلى بلغ ١٤.٨% خلال شهر مايو ٢٠١٥ . كما ساهمت عدد من المجموعات الرئيسية الأخرى في الارتفاع المحقق لمعدل التضخم السنوى خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ "الرعاية الصحية" ، و"المطاعم والفنادق" ، و"الثقافة والترفيه" ، و"الأثاث والتجهيزات" ، و"السلع والخدمات المتنوعة" ، و"النقل والمواصلات" ، و"المشروبات الكحولية والدخان".

بينما انخفض متوسط معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٥/٢٠١٦ ليسجل نحو ٩.٨% مقارنة بـ ١١% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، نظراً لتلاشى أثر فترة الأساس الناتجة عن الإجراءات الإصلاحية التي قامت بها الحكومة فى يوليو ٢٠١٤ .

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى إجتماعها بتاريخ ١٦ يونيو ٢٠١٦ رفع سعرى عائد الإيداع والإفراض لليلة واحدة بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١١.٧٥% و ١٢.٧٥% على التوالى، وكذا رفع سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٢.٢٥%، وزيادة سعرى الإنتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٢.٢٥%.

بلغ إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي) نحو ٢٥٤٥ مليار جنيه في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٥ (أى ما يقدر بـ ٩١.٨% من الناتج المحلي).

حقق **ميزان المدفوعات** خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ عجزاً كلياً بلغ نحو ٣.٤ مليارات دولار (١٠% من الناتج المحلي)، مقابل عجز أقل قدره ١ مليار دولار (٣% من الناتج المحلي) خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ ، حيث حقق **الميزان الجاري** عجزاً قدره ٨.٩ مليارات دولار (٢.٥% من الناتج المحلي)، مقابل عجزاً أقل قدره ٤.٤ مليارات دولار (١.٣% من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما سجل الحساب الرأسمالي والمالي صافي تدفقات للداخل بنحو ٩.٢ مليارات دولار (٢.٦% من الناتج المحلي)، مقابل صافي تدفقات للداخل أقل بحوالى ٠.٨ مليارات دولار (٠.٢% من الناتج المحلي) خلال فترة المقارنة، وتتجدر الإشارة إلى أن صافي السهو والخطأ قد سجل تدفقات للخارج بنحو ٣.٧ مليارات دولار (١.١% من الناتج المحلي) خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ ، مقابل صافي تدفقات للداخل بنحو ٢.٥ مليارات دولار (٠.٧% من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

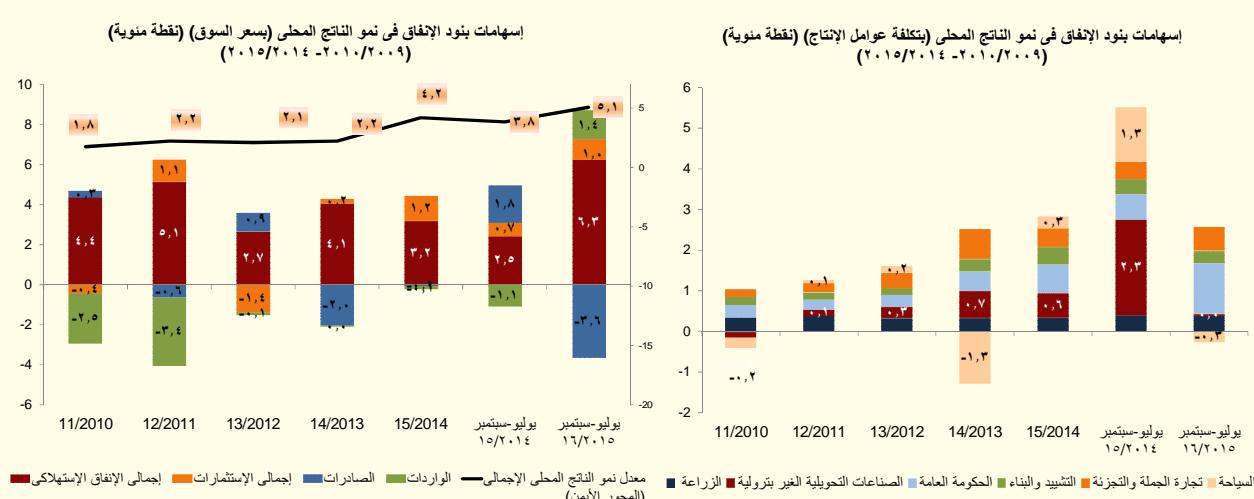
Ø معدل نمو الناتج المحلي:

وفقاً لأحدث بيان صحفي قدمه وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو يصل إلى ٤.٥٪ خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، مقارنة بنحو ٥.٥٪ خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ متأثراً بتباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي. وقد تصدر قائمة القطاعات المحركة للنمو خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ خمسة قطاعات رئيسية والتي تمثل نحو ٤٨.٦٪ من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ويأتي على رأس تلك القطاعات؛ قطاع الحكومة العامة لترتفع بنحو ٨.٨٪، وقطاع التشييد والبناء لترتفع بنحو ١٠.٧٪، وتجارة الجملة والتجزئة لترتفع بنحو ١.٥٪، وقطاع الأنشطة العقارية لترتفع بنحو ٤.٥٪، وقطاع الزراعة لترتفع بنحو ٣.٣٪.

أظهرت أحدث المؤشرات التي صدرت مؤخراً عن وزارة التخطيط إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد حقق معدل نمو ٥.١٪ خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ ، مقارنة بنحو ٣.٨٪ خلال الربع الأول من العام المالي السابق. وقد استمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الاقتصادي خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ ، بإسهام يقدر بنحو ٦.٣ نقطة مئوية، مقارنة بنحو ٢.٥ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. كما ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابي في معدل النمو لتسجل نحو ١ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ ، مقابل ٧.٠ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. بينما حد الإسهام السلبي لصافي الصادرات من معدل النمو المحقق مسجلاً نحو ٢.٢ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام إيجابي قدره ٧.٠ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالي السابق.

على جانب الطلب، فقد استمر كل من الاستهلاك العام والخاص في تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ ، حيث حقق الاستهلاك الخاص خلال فترة الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٦.٧٪، مقارنة بـ ١.٨٪ خلال الربع الأول من العام المالي السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق الاستهلاك العام معدل نمو قدره ٥.٧٪ خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٢.٢٪ خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥. كما تعكس أحدث البيانات المنشرة تحسن أداء الإستثمارات بشكل ملحوظ، حيث حققت معدل نمو سنوي قدره ٨.٧٪ خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ ، مقابل معدل نمو يقدر بـ ٦٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

على الجانب الآخر، حقق صافي الصادرات معدل مساهمة بالسلالب في النمو بلغ ٢.٢ نقطة مئوية خلال عام الدراسة، مقارنة بإسهام إيجابي بنحو ٧.٠ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥. وقد جاءت هذه التطورات في ضوء تحقيق الصادرات لنمو قدره ٦.٦٪ (معدل مساهمة بالسلالب بنحو ٣.٦ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام إيجابي بنحو ١.٨ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالي السابق). بينما انخفضت الواردات بـ ٦.٨٪ خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ ، لتحقيق بذلك معدل مساهمة إيجابي بلغ ٤.٤ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبي يقدر بنحو ١.١ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ .



أما على جانب العرض، فقد تصدر قائمة القطاعات المحركة للنمو خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ خمسة قطاعات، على رأسها قطاع الحكومة العامة محققاً معدل نمو حقيقي بنحو ١٤.٤% (مساهمة في معدل نمو الناتج المحلي بـ ١.٢ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٠.٦ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). وجدير بالذكر أن قطاع التشييد والبناء قد حقق معدل نمو قدره ٧.٥% (مساهمة في معدل نمو الناتج المحلي بـ ٠.٣ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بمساهمة بـ ٠.٠ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). وقد حققت تجارة الجملة والتجزئة معدل نمو حقيقي قدره ٤.٧% (مساهمة في معدل نمو الناتج المحلي بـ ٠.٠ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بمساهمة قدرها ٤.٠ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة)، كما حقق أيضاً قطاع الزراعة معدل نمو قدره ٣% (استقر اسهامها في معدل نمو الناتج المحلي عند ٤.٠ نقطة مئوية). أما بخصوص قطاع الأنشطة العقارية فقد حقق معدل نمو سنوي قدره ٤.٥% (محققاً بذلك نسبة مساهمة قدرها ٤.٠ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٠.٣ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة).

ومن الجدير بالذكر أن جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٤٩% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال فترة الدراسة.

بينما استمر قطاع إستخراج الغاز الطبيعي في التراجع ليحقق نمواً سلبياً قدره ٨.٧%， وبناءً على ذلك فقد ساهم بشكل سلبي بنحو ٥.٠ نقطة مئوية في معدل النمو المحقق خلال فترة الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، فقد انخفض معدل النمو الحقيقي لقطاع السياحة بشكل ملحوظ ليحقق ٩.٩% (مساهمة بذلك في معدل نمو الناتج المحلي بنحو ٣.٠ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة مقارنة بمساهمة إيجابية بنحو ١.٣ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة).

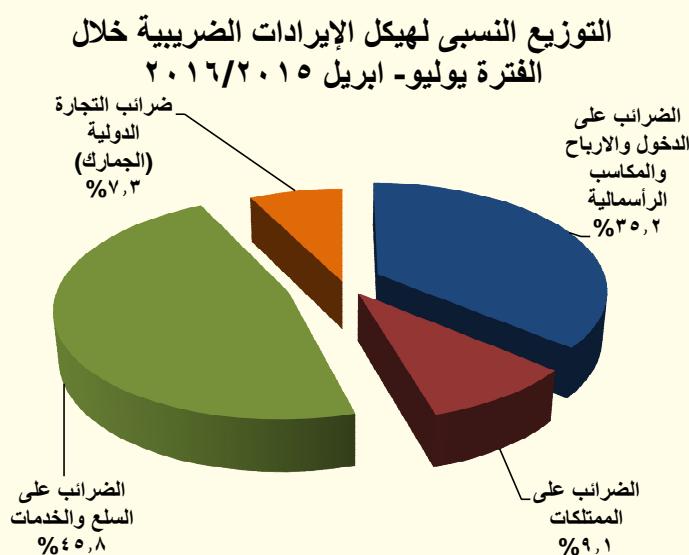
تطورات الأداء المالي للفترة يوليو- ابريل ٢٠١٥/٢٠١٦؛

وحول تطورات الأداء المالي للفترة يوليو- ابريل ٢٠١٥/٢٠١٦، فقد شهد الأداء الضريبي تحسناً من حيث ارتفاع الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية وهي الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الاقتصادي وذلك في ضوء ارتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة الدخل ومصلحة المبيعات. بينما سجلت جملة المصاروفات ارتفاعاً بنحو ٨.٥% لتحقق ٥٨٧.٦ مليار جنيه (٢١.٢% من الناتج المحلي) خلال فترة الدراسة، مقابل ٥٤١.٧ مليار جنيه (٢٢.٣% من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

العجز الكلى خلال يوليو- ابريل ١٥/١٤	العجز الكلى خلال يوليو- ابريل ١٦/١٥
٢٣١ مليار جنيه (٩.٥% من الناتج المحلي)	٢٧٣ مليار جنيه (٩.٨% من الناتج المحلي)
الإيرادات	الإيرادات
٣٢١.١ مليار جنيه (١٣.٢% من الناتج المحلي)	٣٢٧.٥ مليار جنيه (١١.٨% من الناتج المحلي)
المصروفات	المصروفات
٥٤١.٧ مليار جنيه (٢٢.٣% من الناتج المحلي)	٥٨٧.٦ مليار جنيه (٢١.٢% من الناتج المحلي)

المصدر: وزارة المالية- وحدة السياسات المالية الكلية.

٤) على جانب الإيرادات،



شهدت جملة الإيرادات إرتفاعاً بنحو ٦.٤ مليار جنيه (بنسبة ٢%) خلال الفترة يوليو-ابريل ٢٠١٦/٢٠١٥ لتسجل نحو ٣٢٧.٥ مليار جنيه، مقابل نحو ٣٢١.١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، وهو ما يمكن تفسيره بالأساس نتيجة إرتفاع الإيرادات الضريبية بنحو ٤.٧ مليار جنيه (بنسبة نمو ٢%) لتسجل ٢٤٣.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٢٣٩.١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، بالإضافة إلى إرتفاع الإيرادات غير الضريبية بنحو ١.٧ مليار جنيه (بنسبة نمو ٢.١%) لتسجل نحو ٨٣.٧ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- ابريل ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل ٨٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

ويأتي تحسن أداء الحصيلة الضريبية خلال فترة الدراسة مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية التي تم تطبيقها منذ بداية العام المالي الماضي وإستمرت في العام المالي الحالى:

- حيث ارتفعت الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ١٤.٢ مليار جنيه (بنسبة ١٤.٦%) لتحقق نحو ١١١.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٩٧.٥ مليار جنيه (خاصة مع إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع المحلية المستوردة وإرتفاع الحصيلة من ضرائب المبيعات على الخدمات وإرتفاع الحصيلة من ضرائب المبيعات على السجائر والضرائب على الدمنة).
- كما إرتفعت حصيلة الضرائب على الممتلكات بنحو ٤.٨ مليار جنيه (بنسبة ٢٧.٤%) لتحقق ٢٢.١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٧.٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.
- بالإضافة إلى ذلك، فقد إرتفعت حصيلة الضرائب الأخرى بنحو ٣.٦ مليار جنيه لتحقق نحو ٦.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٢.٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

- على نحو آخر، فقد حققت الحصيلة من الضرائب على الدخل نحو ٨٦ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-أبريل ٢٠١٥/٢٠١٦ مقابل نحو ١٠٣.٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويرجع ذلك في الأساس في ضوء الإنخفاض في الضرائب على أرباح شركات الأموال من هيئة البترول نتيجة لعدم إجراء تسويات بترولية خلال فترة الدراسة. وعند إستبعاد الضريبة من أرباح هيئة البترول تكون الحصيلة من جهات سيادية قد ارتفعت بنسبة ٥٠.٥%. حيث ارتفعت الحصيلة من البنك المركزي (قيمة منقولة وأرباح) بنحو ١١ مليار جنيه (بنسبة ١٦٢.٧%)، وإرتفعت الحصيلة من الضرائب على عائد أذون وسندات الخزانة بنحو ٤.٥ مليار جنيه (بنسبة ٣٢.٥%). وعلى الجانب الآخر، فقد ارتفعت الضرائب على أرباح شركات الأموال الأخرى بخلاف الجهات السيادية بنسبة ١٢.٧% مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق مما يعكس تحسن النشاط الاقتصادي خلال فترة الدراسة.
- وقد حققت الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) نحو ١٧.٨ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-أبريل ٢٠١٥/٢٠١٦، مقابل ١٧.٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

ارتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ١٤.٢ مليار جنيه (بنسبة ١٤.٦%) لتحقق نحو ١١١.٧ مليار جنيه (٤% من الناتج المحلي).
- تمثل الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات نحو ٤٥.٨% من إجمالي الإيرادات الضريبية.

ويرجع ذلك في الأساس في ضوء ارتفاع المتاحصلات من كل من:

- الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ٥٥.٣% لتحقق نحو ٤٥.٧ مليار جنيه.
- الضرائب العامة على سلع جدول رقم "١" محلية بنسبة ٢١.٢% لتحقق ٣٨.٢ مليار جنيه (في ضوء زيادة الضرائب على السجائر بنحو ٣١.٢% لتسجل نحو ٢٧.٦ مليار جنيه).
- الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ٢٣.٨% لتحقق نحو ١١.٨ مليار جنيه في ضوء تحسن أداء خدمات الاتصالات الدولية والمحلية، وخدمات التشغيل للغير.
- ضرائب الدعم (عدا دمغة الماهيات) بنسبة ٣٩.٧% لتحقق نحو ٨.٣ مليار جنيه خاصة ارتفاع حصيلة كل من: الدمغة على عقود شركات المياه والنور والغاز والتليفون والدمغة المتنوعة والدمغة على المحررات المصرفية والدمغة على الإعلانات وخدمات النقل.

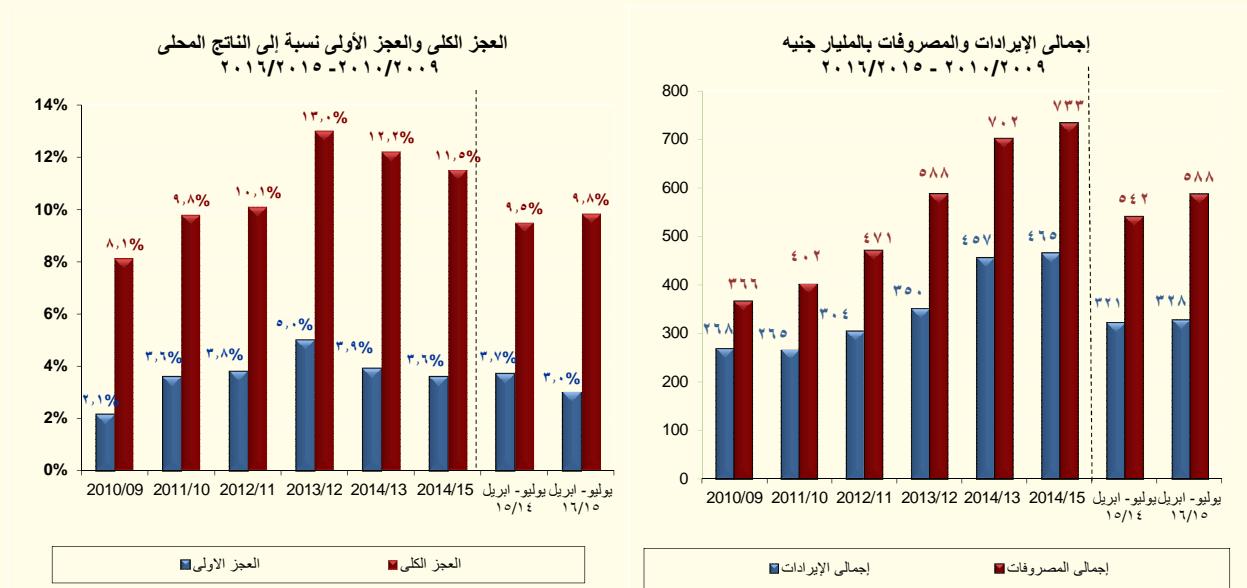
ارتفاع حصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ٤.٤ مليار جنيه (بنسبة ٢٧.٤%).
لتحقق ٢٢.١ مليار جنيه (٠.٨% من الناتج المحلي).
- تمثل الحصيلة من الضرائب على الممتلكات نحو ٩.١% من إجمالي الإيرادات الضريبية.

في ضوء ارتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بنسبة ٣٢.٥% لتحقق نحو ١٨.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

على جانب الإيرادات غير الضريبية

يرجع الارتفاع في الإيرادات الأخرى إلى ما يلى:

- ارتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات بنحو ١.٩ مليار جنيه (بنسبة ١٢%) لتحقق نحو ١٧.٦ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- ابريل ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل نحو ١٥.٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق (في ضوء ارتفاع المحصل من الصناديق والحسابات الخاصة بنحو ١١.٩% لتحقق ١٢.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١١.٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق).
- وعلى نحو آخر، فقد ارتفعت الحصيلة من الإيرادات المتعددة بنحو ٤ مليار جنيه (بنسبة ٣٦.٩%) لتسجل ١٤.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٠.٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.
- وقد حققت عوائد الملكية نحو ٤٦.٨ مليار جنيه لتترفع بنسبة طفيفة قدرها ٠.١% خلال الفترة يوليو-ابريل ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل ٤٦.٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. بينما ارتفعت العوائد المحصلة من البنك المركزي بنحو ١٣.٥ مليار جنيه (بنسبة ١٠٠.٩%) لتحقق نحو ٢٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٣.٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، بالإضافة إلى ارتفاع العوائد من الهيئات الاقتصادية بنحو ٢.٢ مليار جنيه (بنسبة ١١٢.٦%) لتحقق ٤.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١.٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.
- وقد حققت المنح نحو ٣.٣ مليار جنيه لتنخفض بنحو ٧.٤ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-ابريل ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل ٧.٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.



٦٠ أما على جانب المصروفات،

تقوم وزارة المالية بتطبيق إصلاحات مالية تستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام في صالح الفئات الأقل دخلاً لتحقيق أفضل عائد اجتماعي من خلال الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية لتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية.

وتشير أحدث التطورات للأداء الفعلى للموازنة العامة للدولة إلى أن المصروفات العامة بلغت نحو ٥٨٧.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (٢١.٢% من الناتج المحلي) لترتفع بنحو ٦٠٨.٥% عن نفس الفترة من العام المالى السابق وأن هذا الإرتفاع يعتبر الأدنى مقابل متوسط بلغ نحو ١٧% خلال الثلاث سنوات السابقة من نفس الفترة من العام فى ضوء الإصلاحات التى قامت بها الوزارة للسيطرة على الإنفاق العام.

- زيادة مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بالدولة بنحو ١١.٩ مليار جنيه بنسبة ٧.٥% (وهي أقل نسبة زيادة خلال الثلاث سنوات السابقة من نفس الفترة من العام فى ضوء الإصلاحات التى قامت بها الوزارة للسيطرة على تفورة الأجور لتبلغ نحو ١٦٩.٦ مليار جنيه (٦.١% من الناتج المحلي)).
- زيادة الإنفاق على شراء السلع والخدمات بـ ٢.٧ مليار جنيه (بنسبة ١٢.٦%) ليحقق ٢٣.٩ مليار جنيه (٠.٩% من الناتج المحلي).
- زيادة المصروفات على الفوائد بنسبة ٣٥.٨% لتصل إلى ١٩١.١ مليار جنيه (٦.٩% من الناتج المحلي).
- زيادة الإنفاق على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ ٢.٢ مليار جنيه (١.٥% من الناتج المحلي) بنسبة نمو قدرها ٥.٧% ليسجل نحو ٤١.٥ مليار جنيه.
- وقد سجل الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية نحو ١٢٠.٦ مليار جنيه (٤.٤% من الناتج المحلي)، لينخفض بنسبة ١٦.٨% مقارنة بـ ١٤٥ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق وذلك فى ضوء الإنخفاض فى دعم السلع البترولية فى الأساس نتيجة لعدم إجراء تسويات بترولية خلال فترة الدراسة. بينما ارتفع إنفاق الدعم على ما يلى خلال فترة الدراسة:

نـ ارتفاع دعم السلع التموينية بنحو ١.٥ مليار جنيه (بنسبة ٥٥.٨%) ليحقق ٢٧.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

نـ ارتفاع دعم الكهرباء بنحو ٤.٥ مليار جنيه (بنسبة ٢٠%) ليحقق ٢٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

○ كما زاد الإنفاق على المزايا الاجتماعية بنحو ١٠.٢ مليار جنيه (بنسبة ٢٧.٨%) ليتحقق نحو ٤٦.٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة وذلك في ضوء ما يلى:

نـ زيادة مساهمات في صناديق المعاشات بنحو ٨.٩ مليار جنيه (بنسبة ٢٩.٢%) ليصل إلى نحو ٣٩.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

Ø تطورات الدين العام:

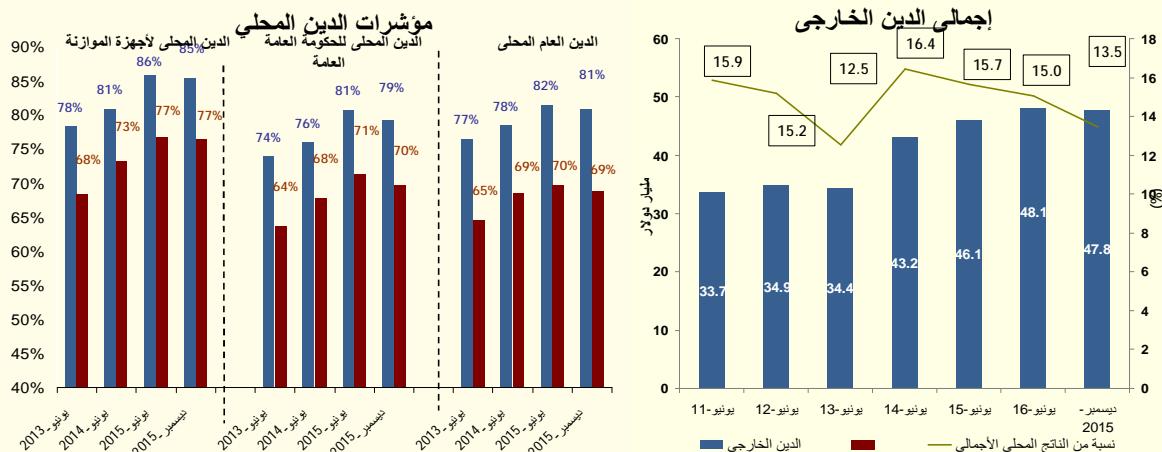
- بلغ إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي) نحو ٢٥٤٥ مليار جنيه فى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٥ (أى حوالي ٩١.٨% من الناتج المحلي).

- ومن الجدير بالذكر أن إجمالي الدين المحلي لأجهزة المعاشرة العامة للدولة قد بلغ نحو ٢٣٦٨.٥ مليار جنيه (٨٥.٥% من الناتج المحلي) فى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٥، مقابل ١٨٩٥.٢ مليار جنيه (٧٨% من الناتج المحلي) فى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٤.

ترجع الزيادة فى معدلات الدين المحلى لأجهزة المعاشرة العامة بخلاف عجز الموازنة خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥، إلى العباء الإضافي الناتج عن فض بعض التشابكات المالية بين أجهزة الدولة خاصة مع كل من صناديق التأمينات والمعاشات وهيئة البترول، حيث سيكون لهذا الإجراء أثراً إيجابياً على الأداء المالى لهذه الجهات.

- كما سجل إجمالي رصيد الدين الخارجى (حكومى وغير حكومى) نحو ٤٧.٨ مليار دولار بنهاية ديسمبر ٢٠١٥ (١٣.٥% من الناتج المحلى)، مقارنة بـ٤٨.١ مليار دولار فى شهر يونيو ٢٠١٥، وقد بلغ رصيد الدين الخارجى نحو ١٣.٥% من الناتج المحلى فى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٥، وهو يعتبر من المعدلات المنخفضة نسبياً على مستوى الدول الناشئة ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (والتي بلغ متوسط رصيد الدين الخارجى لديهم نحو ٢٧% من الناتج المحلى خلال عام ٢٠١٣).

- كما سجل إجمالي الدين العام الخارجى للحكومة ٢٣.٨ مليار دولار (٦.٧% من الناتج المحلى) فى نهاية ديسمبر ٢٠١٥، مقارنة بـ٢٥.٧ مليار دولار (٨% من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١٥.



المصدر: وزارة المالية

وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد استقر معدل النمو السنوي للسيولة المحلية عند ١٨% مسجلاً ٢٠٠٦.٧ مليار جنيه في نهاية شهر ابريل ٢٠١٦، مقابل ١٨.٢% في الشهر السابق، ويمكن تفسير ذلك من على جانب الأصول في ضوء ارتفاع معدل النمو السنوي لصافي الأصول المحلية للجهاز المصرفي بنحو ٢٦.٥% ليسجل نحو ٢٠٨٢.١ مليار جنيه في شهر الدراسة ، مقارنة بـ ٢٧% (محقاً ٢٠٥١.٣ مليار جنيه) في مارس ٢٠١٦ ، مما فاق أثر التغير الملحوظ الذي شهدته صافي الأصول الأجنبية، حيث سجل قيمة بالsaldo بلغت ٧٥.٤ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقابل قيمة سلبية قدرها ٦٣.٥ مليار جنيه خلال مارس ٢٠١٦.

ارتفع معدل النمو السنوي لصافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية ليسجل ٤٪ (محقاً ١٥٨٥.٦ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بارتفاع أعلى قدره ٥٪ ٢٩.٥% خلال الشهر السابق. كما ارتفع معدل النمو السنوي لصافي المطلوبات من قطاع الأعمال العام بنحو ٤٪ (الحق ٨٦ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ٣٪ خال شهر السابق. ارتفع معدل النمو السنوي لصافي المطلوبات من القطاع الخاص بـ ٩٪ ليصل إلى ٦٩٥ مليار جنيه خلال شهر ابريل ٢٠١٦، مقابل ٦٪ ١٥٠.٦% خلال الشهر السابق، ويأتي ذلك في ضوء ارتفاع معدل النمو السنوي للإئتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص ليسجل ٨٪ ١٤.٨% خلال ابريل ٢٠١٦ (محقاً ٤٩١.٣ مليار جنيه) ، مقابل ١٪ ١٣.١% خلال شهر السابق، حقق معدل النمو السنوي للإئتمان الممنوح لقطاع العائلي ٦٪ ٢٠.٦% (محقاً ٢٠٣.٧ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة ، مقارنة بـ ٢٪ ٢٢% خلال مارس ٢٠١٦.

أما على الجانب الآخر، فقد انخفض معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية بشكل ملحوظ خلال شهر ابريل ٢٠١٦ ليسجل نحو ٥٪ ٢٣٩.٥% محققاً قيمة بالsaldo قدرها ٧٥.٤ مليار جنيه، مقابل انخفاض أقل قدره ٤٪ (ليسجل ٦٣.٥ مليار جنيه) خلال الشهر السابق. ويرجع ذلك كنتيجة أساسية للتغير الملحوظ الذي شهدته صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي، حيث انخفض بنحو ٦٪ ٢٢٨.٦% ليسجل ٣٦.٦ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ٧٪ ٢١٧.٧% (محقاً ٤٠.٤ مليار جنيه) خلال شهر السابق. كما تراجع معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية للبنوك بنسبة قدرها ٥٪ ٢٥١.٥% ، ليسجل قيمة بالsaldo قدرها ٣٨.٨ مليار جنيه خلال شهر ابريل ٢٠١٦ ، مقارنة بانخفاض أقل قدره ٨٪ ١٧١.٨% (مسجلاً ٢٣.٢ مليار جنيه) خلال مارس ٢٠١٦.

أما على جانب الالتزامات، فقد ارتفع معدل النمو السنوي لكمية النقود ليسجل نحو ٦٪ (محقاً ٥٤٠.٢ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ٥٪ ١٥% خال شهر السابق، حيث ارتفع معدل النمو السنوي للنقد المتداول خلال ابريل ٢٠١٦ بنحو ٩٪ ١٣.٩% (٣٢٢.١ مليار جنيه)، مقابل ١٪ ١٢.١% خال شهر السابق، مما فاق أثر تباطؤ معدل النمو السنوي للودائع الجارية بالعملة المحلية حيث سجل ٢٪ ١٩.٢% (٢١٨.٢ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ٤٪ ٢٠% خال مارس ٢٠١٦.

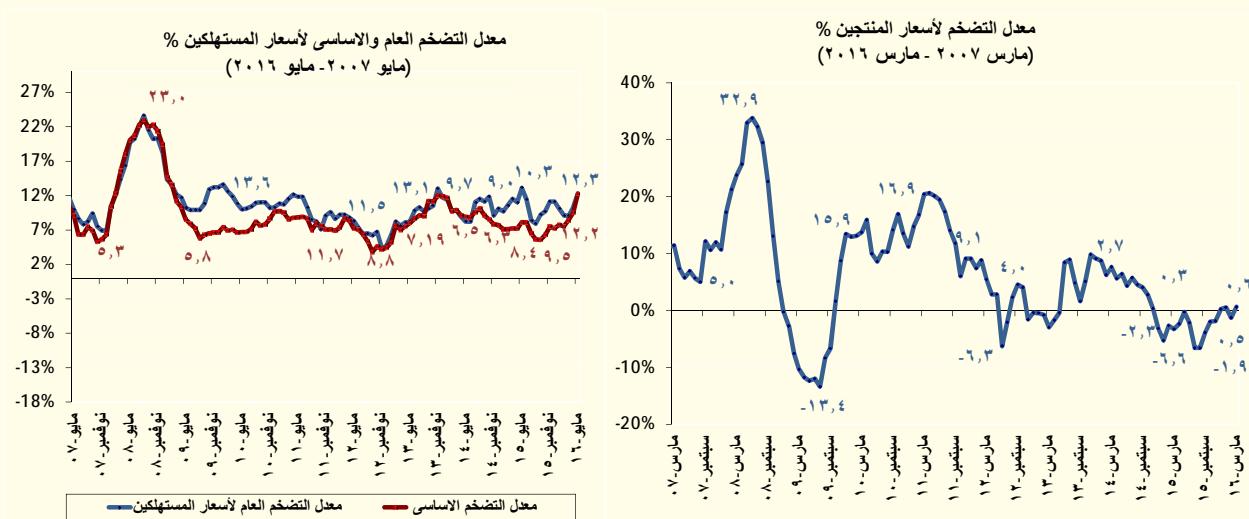
ارتفع معدل النمو السنوي لأشباه النقود بنحو ٨٪ ١٨.٨% (محقاً ١٤٦٦.٥ مليار جنيه) خلال ابريل ٢٠١٦، مقابل نمو أعلى بنحو ٢٪ ١٩.٢% خال شهر السابق، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدل النمو السنوي للودائع الجارية بالعملة المحلية والأجنبية بنحو ٨٪ ١٧.٨% (محقاً ١١٤٩.٢ مليار جنيه) و ٥٪ ٢٤.٥% (محقاً ٢٤١.٣ مليار جنيه)، على التوالي خلال شهر الدراسة، مقابلة بـ ٣٪ ١٨.٣% و ٤٪ ٢٥.٤% على التوالي، خلال شهر السابق. ارتفع معدل النمو السنوي للودائع الجارية بالعملة الأجنبية ليصل إلى ٣٪ ١٦.٣% (محقاً ٧٦ مليار جنيه) خلال شهر ابريل ٢٠١٦ ، مقابلة بـ ٣٪ ١٤.٤% خال شهر السابق.

وفقاً لأحدث البيانات، فقد ارتفع معدل النمو السنوي لجملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) بشكل متباين ليسجل ١٩.٧٪ في نهاية فبراير ٢٠١٦ محققاً ١٩٣٤.٥ مليار جنيه، مقابل نمو قدره ٢٠.٧٪ خلال يناير ٢٠١٦. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالي الودائع بحوالى ٨٤.٣٪ في نهاية شهر الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، فقد تباين معدل النمو السنوي لإجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك (بخلاف البنك المركزي) بـ ٢٢.٦٪ في نهاية فبراير ٢٠١٦ مسجلاً ٨٠٤.٤ مليار جنيه، مقارنة بـ ٢٣.٤٪ خلال يناير ٢٠١٦. وبناء على ذلك، فقد ارتفعت نسبة الإقراض إلى الودائع في نهاية فبراير ٢٠١٦ بشكل طفيف لتصل إلى ٤١.٦٪، مقارنة بـ ٤١.٥٪ خلال شهر يناير ٢٠١٦، ومقارنه بـ ٤٠.٦٪ خلال شهر فبراير ٢٠١٥. (وجدير بالذكر أن البيانات الخاصة بالودائع والقروض لشهر فبراير ٢٠١٦ لم تصدر بعد)

٥ ارتفاع رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي المصري ليصل إلى ١٧.٥٢ مليار دولار في نهاية شهر مايو ٢٠١٦، مقارنة بـ ١٧.٠١ مليار دولار في نهاية الشهر السابق.

على نحو آخر، ارتفع معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية بشكل ملحوظ خلال شهر مايو ٢٠١٦ ليسجل ١٢.٣٪ وهو أعلى معدل تم تحقيقه منذ العام السابق والبالغ ١٣.١٪ خلال شهر مايو ٢٠١٥ ومقارنة بـ ١٠.٣٪ خلال شهر أبريل ٢٠١٦. الأمر الذي يمكن تفسيره في الأساس في ضوء ارتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة "الطعام والشراب" (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) مسجلاً نحو ٤.٣٪، مقارنة بـ ١٢.٧٪ خلال الشهر السابق، ومقارنة بمعدل أعلى بلغ ٤.٨٪ خلال شهر مايو ٢٠١٥. كما ساهمت عدد من المجموعات الرئيسية الأخرى في الارتفاع المحقق لمعدل التضخم السنوى خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ "الرعاية الصحية" لتحقق ٣١.٥٪ خلال شهر الدراسة مقابل ١٣.٨٪ خلال الشهر السابق، "المطاعم والفنادق" لتسجل ٢٢.٥٪ مقابل ٢٢.٥٪، و"الثقافة والتربية" لتسجل ١٣.١٪ مقابل ١٠.٧٪، و"الأثاث والتجهيزات" لتحقق ١٢.٢٪ مقابل ١١.٢٪، و"السلع والخدمات المتنوعة" لتسجل ٨٪ مقابل ٣.٧٪، و"النقل والمواصلات" لتسجل ٢٪ مقابل ٤٪، و"المشروبات الكحولية والدخان" لتسجل ٢٪ مقابل ٠.٦٪.

بينما انخفض متوسط معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٥/٢٠١٦ ليسجل نحو ٩.٨٪ مقارنة بـ ١١٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، نظراً لتنلاشى أثر فترة الأساس الناتجة عن الإجراءات الإصلاحية التي قامت بها الحكومة في يوليو ٢٠١٤.



٤ على نحو آخر، فقد ارتفع بشكل ملحوظ معدل التضخم الشهري لحضر الجمهورية مسجلاً نحو ٣٪ خلال شهر الدراسة (وهو أعلى معدل تم تسجيله منذ شهر يوليو ٢٠١٤ والبالغ ٣.٥٪)، ومقارنة بـ ١.٢٪ خلال شهر مايو ٢٠١٥. حيث ارتفع بشكل ملحوظ معدل التضخم الشهري لمجموعة "الطعام والشراب" ليسجل ٣.٨٪ خلال شهر مايو ٢٠١٦، مقارنة بـ ١.٩٪ خلال الشهر السابق في ضوء إقبال المواطنين على شراء الطعام تزامناً مع شهر رمضان المبارك. كما ساهم في ارتفاع معدل التضخم الشهري ارتفاع معدل التضخم الشهري لعدد من المجموعات الرئيسية الأخرى وعلى رأسها؛ "الرعاية الصحية" لتحقق ٦٪ مقابل مستوى مستقر في الأسعار خلال الشهر السابق (خاصة مع ارتفاع أسعار الدواء)، و"المطاعم والفنادق" لتسجل ٣٪ مقابل ٢.١٪ الشهر السابق (في ضوء ارتفاع أسعار الوجبات الجاهزة)، و"الثقافة والترفيه" لتسجل ٢.٥٪ مقابل مستوى مستقر في الأسعار خلال الشهر السابق، و"النقل والمواصلات" لتسجل ٤.١٪ مقابل ٠.٥٪ الشهر السابق (في ضوء ارتفاع أسعار السيارات).

٥ كما ارتفع معدل التضخم السنوي الأساسي لأسعار المستهلكين **Core Inflation** ١ ليسجل نحو ١٢.٢٪ خلال شهر الدراسة مقارنة بـ ٩.٥٪ خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ٨.١٪ المعدل المحقق خلال شهر مايو ٢٠١٥. كما ارتفع بشكل ملحوظ معدل التضخم الأساسي الشهري مسجلاً نحو ٣.٢٪ خلال شهر مايو ٢٠١٦، مقابل نحو ١.٢٪ خلال الشهر السابق. الأمر الذي يمكن تفسيره في ضوء ارتفاع أسعار "السلع الغذائية" لتساهم بنسبة ١.٩٦٪ نقطة مؤوية في معدل التضخم الأساسي الشهري، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار كل من "السلع الإستهلاكية"، و"الخدمات الأخرى"، و"الخدمات المدفوعة" لتساهم بنسبة ١.١٩٪ نقطة مؤوية في معدل التضخم الأساسي الشهري.

٦ فررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في إجتماعها بتاريخ ١٦ يونيو ٢٠١٦ رفع سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١١.٧٥٪ ١٢.٧٥٪ على التوالى، وكذا رفع سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٢.٢٥٪، وزيادة سعرى الإنتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٢.٢٥٪. وقد أوضحت اللجنة أن هذا القرار جاء في ضوء أن رفع المعدلات الحالية للعائد لدى البنك المركزي من شأنه الحد من توقعات التضخم. وأكدت لجنة السياسات النقدية على أهمية إتخاذ إجراءات الضبط المالى وكذا إتخاذ إجراءات إصلاحية للحد من الضغوط التضخمية.

٧ ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزي قام في ٠٧ يونيو ٢٠١٦ بربط ودائع بقيمة ١٤٠ مليار جنيه لأجل ٧ أيام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ١١.٢٥٪، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتياز فائض السيولة لدى الجهاز المصرفي.

٨ فيما يخص مؤشرات البورصة المصرية، فقد انخفض رأس المال السوقي على أساس شهري بحوالى ٣.١٪ ليسجل ٤٠٠.٥ مليار جنيه خلال شهر مايو ٢٠١٦، مقارنة برصيد قدره ٤١٣.٣ مليار جنيه خلال الشهر السابق. كما انخفض أيضاً مؤشر EGX ٣٠ بنحو ٣.٧٪ ليحقق ٧٤٨٣.٧ نقطة خلال شهر مايو ٢٠١٦، مقارنة بمستواه المحقق في نهاية أبريل ٢٠١٦ والذي بلغ ٧٧٧٣.٢ نقطة. كما تراجع مؤشر-EGX

١/ يعكس معدل التضخم الأساسي التغير في الأسعار مستبعداً السلع والخدمات المحدد أسعارها إدارياً (الوقود والكهرباء والسجائر المحلية والمستوردة والمياه وخدمات النقل بالسكك الحديدية)، بالإضافة إلى السلع ذات الأسعار الأكثر تقلباً (الخضروات والفاكهة).

٧٠ بشكل طفيف بنحو ١٣٪ ليحقق ٣٧٣.٨ نقطة خلال شهر مايو ٢٠١٦، مقارنة بـ ٣٧٤.٣ نقطة في نهاية ابريل ٢٠١٦.

٥) قطاع المعاملات الخارجية:

حق ميزان المدفوعات خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ عجزاً كلياً بلغ نحو ٣.٤ مليار دولار (١٠٪ من الناتج المحلي)، مقابل عجز أقل قدره ١ مليار دولار (٣٪ من الناتج المحلي) خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤. وبالرجوع إلى التفاصيل، تأتي تلك التطورات التي شهدتها ميزان المدفوعات في ضوء أهم النقاط التالية:

٦) سجل الميزان الجاري عجزاً قدره ٨.٩ مليار دولار (٢.٥٪ من الناتج المحلي) خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بعجز أقل قدره ٤.٣ مليار دولار (١.٣٪ من الناتج المحلي) خلال فترة المقارنة، ويرجع ذلك بشكل أساسى في ضوء تراجع التحويلات والميزان الخدمي مما فاق التحسن الطفيف في الميزان التجارى، وذلك على النحو التالي:

- انخفض عجز الميزان التجارى بشكل طفيف ليصل إلى ١٩.٥ مليار دولار (٥.٥٪ من الناتج المحلي) خلال فترة الدراسة، مقارنة بعجز قدره ٤٠.٤ مليار دولار (٦٪ من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، وذلك نتيجة لعدة عوامل من أهمها تأثر الصادرات والواردات المصرية بانخفاض الأسعار العالمية للبترول والسلع الأساسية الأخرى. وتأتي تلك التطورات في ضوء تراجع المدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة بلغت نحو ١٢.٦٪ لتحقق ٢٨.٦ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، مقابل ٣٢.٧ مليار دولار خلال فترة المقارنة. وقد جاء ذلك بالتزامن مع انخفاض حصيلة الصادرات السلعية بنسبة بلغت نحو ٦٪ لتحقق ٩.١ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل ١٢.٣ مليار دولار خلال فترة المقارنة. ويرجع ذلك بشكل أساسى لانخفاض حصيلة الصادرات البترولية (خام ومنتجاته) بنحو ٢.٢ مليار دولار تأثراً بانخفاض الأسعار العالمية للبترول الخام بـ ٤.٥٪ و ٤٣.٤٪ خلال الربع الأول والربع الثاني من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ على التوالي، وذلك على الرغم من زيادة الكميات المصدرة من البترول الخام خلال فترة الدراسة.^٢.

- حق الميزان الخدمي فائضاً قدره ٢.٢ مليار دولار (٠.٦٪ من الناتج المحلي) خلال فترة الدراسة، مقارنة بفائض أعلى قدره ٤.١ مليار دولار (١.٢٪ من الناتج المحلي) خلال النصف الأول من العام المالي السابق، حيث انخفضت المتحصلات الجارية بـ ٥٪ لتصل إلى ٩.٣ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بـ ١٢.٥ مليار دولار خلال فترة المقارنة. ويرجع ذلك بشكل أساسى لانخفاض الإيرادات السياحية لتسجل ٢.٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٤.٠ مليار دولار خلال فترة المقارنة وذلك لتراجع عدد الليالي السياحية بـ ٢٨.٣٪ لتصل إلى ٣٨.٣ مليون ليلة خلال فترة الدراسة، مقابل ٤٥٣.٤ مليون ليلة خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤.

- سجل صافي التحويلات الرسمية خلال فترة الدراسة نحو ٠٠٣ مليارات دولار، وهو يعتبر أقل إذا تم مقارنته بـ ٢.٦ مليارات دولار خلال فترة المقارنة – والذي تضمن ١.٤ مليارات دولار منح عينية في

٢/ وجدير بالذكر أن الصادرات من البترول الخام تمثل نحو ٦٤.٤٪ من إجمالي حصيلة الصادرات البترولية و ٢٢٪ من إجمالي حصيلة الصادرات السلعية خلال فترة الدراسة.

صورة شحنات بترولية من المملكة العربية السعودية و ١ مليار دولار منحة نقدية من دولة الكويت – ولذلك فهذا لا يعتبر تراجع نظراً لما تضمنته فترة المقارنة من موارد استثنائية.

٦) شهد الميزان الرأسمالي والمالي صافي تدفقات للداخل بنحو ٩.٢ مليار دولار (٢٦٪ من الناتج المحلي) خلال فترة الدراسة، مقارنة بصافي تدفقات للداخل أقل بنحو ٨.٠ مليار دولار (٢٠٪ من الناتج المحلي) خلال النصف الأول من العام المالي السابق، ويأتي ذلك في ضوء:

– ارتفاع صافي التدفق للداخل في بند الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ ليسجل ٣.١ مليار دولار (٩٪ من الناتج المحلي)، مقابل صافي تدفقات للداخل بنحو ٢.٦ مليار دولار (٨٪ من الناتج المحلي) خلال فترة المقارنة، وذلك في ضوء ارتفاع صافي التدفقات للداخل للاستثمارات الواردة لتأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموالها ليحقق ٤.٥ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل ٤.١ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

– سجلت استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر صافي تدفقات للخارج بنحو ١.٦ مليار دولار (٤٪ من الناتج المحلي) خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، مقارنة بصافي تدفقات للخارج بحوالى ٢.١ مليار دولار (٦٪ من الناتج المحلي) خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥، ويرجع ذلك في ضوء سداد سندات قيمتها ١.٢٥ مليار دولار استحقت خلال شهر سبتمبر ٢٠١٥، والتي سبق اصدارها في الأسواق العالمية في عام ٢٠٠٥.

– ارتفاع صافي الاستثمارات الأخرى ليسجل تدفقات للداخل بنحو ٧.٨ مليار دولار (٢٪ من الناتج المحلي) خلال فترة الدراسة، مقارنة بتدفقات للداخل تقدر بنحو ٥.٥ مليار دولار (٢٪ من الناتج المحلي) خلال النصف الأول من العام المالي السابق، وذلك في ضوء تحقيق تسهيلات الموردين قصيرة الأجل صافي تدفق للداخل بنحو ٤.٤ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل ٢.٢ مليار دولار خلال فترة المقارنة، مما يعكس الثقة في الاقتصاد المصري في ظل قدرته على سداد التزاماته الخارجية. بالإضافة إلى ذلك فقد حققت الأصول والخصوم الأخرى صافي تدفقات للداخل بنحو ٤.٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بصافي تدفقات للخارج بنحو ١.٦ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

٧) بينما سجل بند السهو والخطأ صافي تدفقات للخارج بنحو ٣.٧ مليار دولار (١.١٪ من الناتج المحلي) خلال فترة الدراسة، مقابل صافي تدفقات للداخل بنحو ٢.٥ مليار دولار (٠.٧٪ من الناتج المحلي) خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.

٨) طبقاً لأحدث البيانات المنصورة، فقد ارتفع إجمالي عدد السياح الوافدين خلال شهر مارس ٢٠١٦ ليصل إلى ٤٤.٠ مليون سائح، مقابل ٣٥.٠ مليون سائح خلال الشهر السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع عدد الليالي السياحية خلال شهر الدراسة ليصل إلى ٢.٥ مليون ليلة، مقابل ١.٨ مليون ليلة خلال شهر المقارنة.